العدد الثامن والعشرون

مجلة كلية الدعوة الإسلامية

مَجلّةٌ إسْلامِيَّةٌ – ثَقافِيَّةٌ – جامِعَةٌ – مُحْكَمَةٌ

تَصْدُرُ سَنَوِيًّا عَنْ كلية الدعوة الإسلامية

العدد
28
1435هـ - 2014م

1435 هجري الموافق 2014 ميلادي

- مَسْلَكُ المالِكِيَّةِ فِي الاحْتِجاجِ بالأحادِيثِ المتعارِضَةِ
- هَلْ يَجُوزُ إخْراجُ زَكاةِ الفِطْرِ نَقْدًا؟
- اللُّغَةُ وصِياغَةُ الدُّسْتُورِ (دراسة في لِسانِيّاتِ النَّصِّ الدستوري)
- أخْطاءُ الحِرَفِيِّينَ في شَرْحِ مُلْحَةِ العَرَبِ
- حِمايَةُ أمْوالِ الوَقْفِ في القانُونِ الليبيِّ
- العَلّامَةُ المُفْتِي عَبْدُ الرَّحْمنِ القَلْهُودُ

مجلة كلية الدعوة الإسلامية

BULLETIN OF THE FACULTY OF The Islamic Call

Twenty eighth year

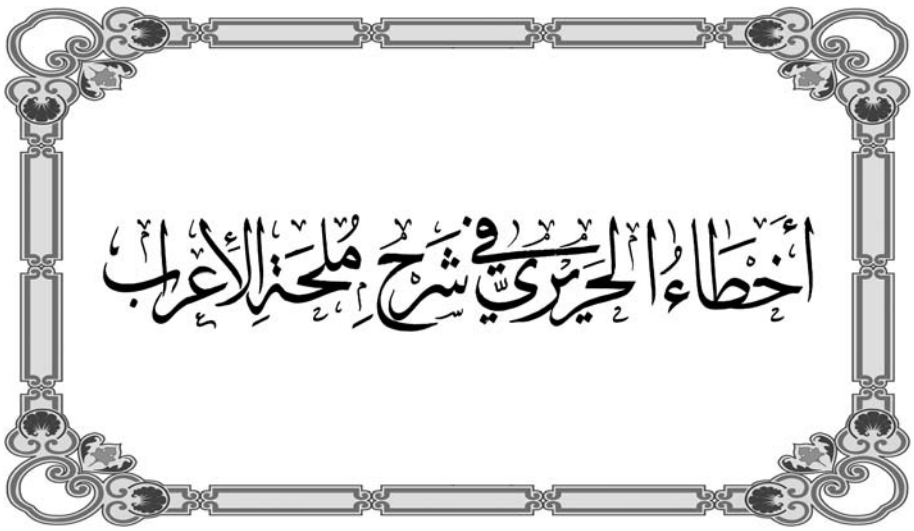

أ. علي شونة*

كنت قد وقفت في مقال سابق مع المنظومة الحريرية المسماة «ملحة الإعراب» وقفة تحليلية، وحاولت إبراز ملامحها، كما رأيتها من خلال مقاييس المنطق، والنحو، والعروض.

وهأنذا اليوم أعود؛ لأعالج ملامح شرح ناظمها، فأقول: إن من حسنات هذا الشرح سهولة العبارة ووضوحها وضوحاً يتساوق هو وغرض نظمها، وعنايته بالتعليل، واشتماله على بعض الآراء والمصطلحات الجديدة التي انفرد بها المصنف، بيد أنه لم يسلم من بعض مناحي القصور التي تراوحت بين الخلل المنهجي الذي جاء في معظمه تابعا له في المنظومة، والقصور العباري والعلمي، والأخذ ببعض المذاهب الضعيفة، وإغفال الاحتراسات والقيود الذي ترقى بعض مسائله إلى مستوى الأخطاء، والتجوز في العبارة، والأخطاء العلمية.

(*) كلية اللغات، جامعة طرابلس - ليبيا.

وسأعنى في هذا المقال بالأخطاء وحدها، والأخطاء الواردة في النسختين المحققتين معاً، مهملاً تلك التي وردت في نسخة واحدة؛ لاحتمال أنها مما وقع فيها بعض النساخ، أو كانت من قبيل الأخطاء الطباعية.

وزلات الحريري[1] هنا ليست محصورة في الاضطرار على مامرفي المقال المعقود لنقد منظومته، بل إنه تجاوزها إلى السعة والاختيار كما سيتبين من تفصيل القول فيها من خلال شرحه، وكنت قد اقترحت بادي الرأي معالجة كل قسم منها على حدة، على مايقتضيه منهج البحث، بيد أني عدلت عن هذا المنهج، وآثرت الإشارة إلى كل منها في بابه؛ بسبب انتفاء التوازن وتفاوتها كثرة وقلة، حتى إن منها مالايجاوز سطرين، وحرصا على تمكين القراء من متابعتها من غير مشقة.

ومن أخطائه: تمثله في أثناء حديثه عن الكلام عند النحاة للكلام المؤلف من اسمين بقوله: عمرو متبع، بعد أن بين أن نحو: صه، ومه كلام؛ لأنه يحسن السكوت عليه؛ بسبب تألفه من اسمين هما اسم الفعل والضمير المستترالواقع فاعله[2].

وهو مناقض لنفسه، عند التحقيق؛ لأن قوله: عمرو متبع مؤلف من ثلاث كلمات، لا من كلمتين؛ احتجاجا بما قرره هو نفسه عند تمثله بصه، ومه، وبناء على الحقيقة المسلمة القاضية بأن المشتق العامل يتحمل ضميرا مستترا، مالم يكن معموله ظاهرا.

والخطأ عينه وقع فيه غيره من النحاة، منهم ابن عقيل الذي قال:

---

(1) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان أبومحمد الملقب بالحريري، ولد في موضع قريب من البصرة، يقال له: المشان، بفتح الميم وتخفيف الشين، من آثاره: **المقامات**، و**ملحة الإعراب**، وشرحها، و**رسائل منثورة**، و**ديوان شعري**، و**درة الغواص في أوهام الخواص**، توفي سنة 516 هـ.تنظر ترجمته في: **معجم الأدباء** 16/ 261 ومابعدها، و**بغية الوعاة** 2/ 257 ومابعدها.

(2) ينظر **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: د.فائز فارس 2، 3 وتحقيق : مركز المدينة: 41.

«ولايتركب الكلام إلا من اسمين نحو: زيد قائم»[1].

وقد كنت أتمثل في محاضراتي؛ تصحيحا لأخطاء ابن عقيل وغيره بنحو: هو أب، وأنت أخ، وزينب أم، وذا مفتاح، وذي مقلمة؛ لأن كل مثال مؤلف من كلمتين، حقا.

ومن أمثلة زلاته قوله، وهو يبرهن على اسمية كيف: وإنما كيف هنا لايجوز أن تكون حرفا؛ لأنه لاينعقد من الاسم والحرف كلام تام إلا في باب النداء؛ لنيابة حرف النداء عن الفعل، ولايجوز أن تكون فعلا؛ لأن الفعل يليها بلاحاجز[2] وقد تابعه في مذهبه أبو البركات الأنباري بقوله: «والذي يدل أيضاً على أنه ليس بفعل أنه يدخل على الفعل في نحو قولك: كيف تفعل كذا؟ ولو كان فعلاً لما دخل على الفعل؛ لأن الفعل لا يدخل على الفعل»[3] فعبارتهما الأخيرة تنبيء عن أن الفعل لا يلي الفعل من غير حاجز، وهو وهم منهما - رحمة الله عليهما - لأنهما يتواليان في التوكيد اللفظي، كما في قولك: نجح نجح المجتهدان، عندما يراد توكيد الفعل بالفعل، وكما في قولك: ليس ينجح المهمل، إذا جعلت المهمل اسم ليس مؤخراً.

ومنها استدلاله على اسمية إذا بدخول حتى عليها، مُحتجاً بقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾[4][5]، والمفهوم من كلامه أن حتى حرف جر، وليس كذلك، وإنما هي حرف ابتداء لامحل له من الإعراب، والجملة الشرطية أي المؤلفة من أداة الشرط وجملتي الشرط والجزاء بعدها استئنافية، لامحل لها من الإعراب، وهي في الآية الكريمة على حدها في قول الراجز[6]:

(1) **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** 1/ 10.
(2) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 41، وتحقيق: د. فائز فارس: 3.
(3) **أسرار العربية**: **16**.
(4) سورة الزمر، من الآية: 73.
(5) ينظر **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: د.فائز فارس: 5، وتحقيق: مركز المدينة: 43.
(6) البيتان مجهولا القائل، وهما في **الإنصاف**: 1/ 115، و**شرح الرضي على الكافية**: 1/ 30، و**ضرائر الشعر**: 259، و**شرح ابن عقيل**: 3/ 90.

حتى إذا جنَّ الظّلامُ واختلط جاؤوا بمذق: هل رأيت الذئب قط؟

وحتى الابتدائية تدخل على الجملة الفعلية، كما في البيت السابق وعلى الجملة الاسمية، كما في قول جرير[1]:

فما زالت القتلى تمجّ دماءها بدجلة، حتى ماء دجلة أشكل

والاستدلال على اسمية إذا يكون بإضافتها؛ فلايضاف إلا الاسم، وبوقوعها مفعولا فيه؛ إذ لا يقع مفعولا فيه إلا الاسم.

ومنها قوله، وهو يتحدث عن فعل الأمر: «من جملة علامات الفعل أن يكون أمرا، مشتقا من مصدر كقولك: قم، واقعد، ألاترى أنهما مشتقان من القيام والقعود؟ والمقصود بقولنا: مشتق من مصدرالاحتراز بهذه القرينة من أسماء الأفعال التي هي صه، ومه، وإيه ونظائرها؛ لأنها صيغت صيغ أفعال الأمر، إلا أنها غير مشتقة من مصدر»[2].

فالاشتقاق، والدلالة على الطلب وحدهما لايميزان فعل الأمر؛ لأن اسم فعل الأمر الذي على وزن فعال يشاركه فيهما؛ فهو مشتق عند التحقيق من مصدر الفعل الثلاثي التام المتصرف، مثل: حذار، وتراك مع دلالته على الطلب، لكنهما يفترقان في جواز اتصال فعل الأمر بإحدى نوني التوكيد، وامتناع اتصال اسم فعل الأمر بها مطلقاً، قال ابن مالك[3]:

والأمر إن لم يك للنون محل فيه هو اسم، نحو: صه، وحيّهل

وهل فعل الأمر مشتق من المصدر؟ الأدلة العملية أنه مشتق من الفعل المضارع؛ لأن الأمر = الفعل المضارع المجزوم - الجازم، وحرف المضارعة، فإن

(1) البيت لجرير، وهو في **أسرار العربية**: 267، و**شرح الرضي على الكافية**: 4/ 278.
(2) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: د.فائز فارس: 8، وتحقيق: مركز المدينة: 46.
(3) ألفية ابن مالك: 10.

كانت نتيجة المعادلة سكون الفاء، اجتلبت همزة الوصل؛ للتوصل للنطق بالساكن، مالم يكن الماضي رباعيا على وزن أفعل، فإن كان كذلك، أرجعت همزة القطع المحذوفة؛ تخفيفاً.

وقد اعترف ببعض ماقلت، عندما ناقض نفسه في موضع آخر، فقال: «فأمّا صيغتها، فإنها مأخوذة من الفعل المضارع، ومشتقّة منه، فإذا أردت أن تصوغ فعل الأمر، حذفت حرف المضارعة من فعل المستقبل؛ لأنه زائد، ولااعتبار بالزائد، ثم نظرت إلى مايليه، فإن كان متحركا، صغت مثال الأمر على صيغته، وحرّكته بحركته، فتقول في الأمر من يدحرج: دَحْرِجْ ومن يثب: ثِبْ... وإن كان الحرف الذي يلي حرف المضارعة ساكنا، مثل الحاء من يحذر، والنون من ينطلق، والسين من يستخرج، اجتلبت لمثال الأمر همزة الوصل؛ ليتوصل بها للنطق بالساكن، فقلت: احذر، انطلق، استخرج»[1].

ومنها قوله في باب النكرة والمعرفة، متحدثا عن الأعلام: «ولافرق بين أن تكون مفردة، نحو: زيد وهند، أومضافة، نحو: عبدالله وعبد مناف، أوكنية، نحو: أبو الحسن، أولقبا، نحو: ملاعب الأسنة، وتأبط شرا»[2].

فلم يكن موفقا في التقسيم ؛فقد خلط الأنواع؛ لأن العلم من حيث الإفراد والتركيب قسمان: مفرد، ومركب، والمركب ثلاثة أقسام: المركب الإضافي، والمركب المزجي، والمركب الإسنادي، وهو من حيث دلالته على معنى زائد على العلمية، وعدم دلالته ثلاثة أقسام أيضا: اسم، وكنية، ولقب[3] فكان عليه تمييز هذه الأنواع؛ لأن الكنية لاتخرج عن المركب الإضافي؛ ومثاله الأول للّقبِ من قبيل المركب الإضافي، أما الثاني فهو من قبيل المركب الإسنادي، ولم يمثل للمركب تركيبا مزجيا، مثل: بعلبك، وحضرموت.

(1) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 55، وتحقيق: د. فائز فارس: 18.
(2) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 49، وتحقيق: د.فائز فارس: 12.
(3) ينظر: **النحو الوافي**: 1/ 292.

ويبلغ خلطه في حديثه عن العلم ذروته، في قوله في سياق الكلام على الموضع الرابع من مواضع سقوط تنوين الاسم: «والموضع الرابع: إذا كان الاسم المفرد علما أوكنية أو لقبا، وكان موصوفا بابن مضاف إلى علم أو كنية،أولقب»[1] وقد أكد كلامه السابق بقوله: «فإن وصفت الاسم بابن مضاف إلى مافيه الألف واللام، كقولك: جاء محمد ابن الأمير، ثبت التنوين، وانكسر؛ لالتقاء الساكنين؛ لأن الأمير ليس بعلم ولاكنية ولالقب»[2].

فالمفهوم من قوله السابق أن كلا من الكنية واللقب ليس بعلم، وكأنه حصر العلمية في الاسم، وهو ليس بسديد.

ومن أخطائه قوله، متحدثا عن النوع الثالث من المعارف، وهي أسماء الإشارة: «النوع الثالث أسماء الإشارة، وتسمى أيضاً المبهمة، نحو: هذا، وذاك، وهذه، وتلك، والذي، والتي»[3].

والذي، والتي ليسا من أسماء الإشارة، بل هما من أسماء الموصول.

ومنها قوله في حديثه عن الباب الرابع من المعارف: «الأسماء المعرفة بالألف واللام، نحو: الرجل، والفرس، والدار، والثوب، وفي هذا النوع مالاتفارقه الألف واللام كاسم الله تعالى، والذي، والتي، واللات، والعزى، والآن»[4].

ففي قوله: «وفي هذا النوع» إشارة إلى النوع الرابع، وهو المعرف بالألف واللام، واسم الله تعالى، واللات، والعزى معارف بالعلمية، وأل فيها زائدة لازمة، وليست معرفة، أما الذي والتي ونحوهما من الأسماء الموصولة المحلاة بأل فموضع خلاف نحوي؛ إذ قيل: إن أل فيها زائدة، وهي

(1) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 68، وتحقيق: د. فائز فارس: 32.
(2) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 68، وتحقيق: د. فائز فارس: 33.
(3) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 49، وتحقيق: د.فائز فارس: 13.
(4) المصدران المذكوران، الصفحتان أنفسهما.

معرفة بالصلة، وقيل: إن أل فيها معرفة، وهي مقدرة فيما تجرد منها من الأسماء الموصولة، مثل: من، وما[1] أما الآن فأل فيها معرّفة أو زائدة لازمة.

ومنها وضعه أو موضع أم، بعد همزة التسوية المحذوفة الدالة عليها كلمة سواء في قوله، متحدثا عن الفعل الماضي: «الفعل الماضي من جملة المبنيات، وحكمه فتح آخر حرف منه، مالم يكن آخره ألفا، سواء كان ثلاثيا كقولك: ذهب وخرج أو رباعيا، كقولك: أكرم، وأحسن أو خماسيا كقولك: اقترب، وانطلق أو سداسيا كقولك: اعشوشب، واستخرج»[2].

ومن الذين خطئوا وضع أو موضع أم بعد همزة التسوية ابن هشام الذي قال: «إذا عطفت بعد الهمزة بأو، فإن كانت همزة التسوية، لم يجز قياسا، وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا: سواء كان كذا أو كذا، وهو نظير قولهم: يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا، والصواب العطف في الأول بأم، وفي الثاني بالواو، وفي «الصحاح» تقول: سواء علي قمت أو قعدت... ولم يذكر غير ذلك، وهو سهو، وفي «كامل الهذلي»: أن ابن محيصن قرأ من طريق الزعفراني «سواء عليهم أأنذرتهم أو لم تنذرهم»[3] وهو من الشذوذ بمكان»[4].

ومنها قوله في أثناء حديثه عن فعل الأمر: «قد ذكرنا أن همزة الوصل إنما اجتلبت؛ لأجل سكون ما يليها؛ حتى يمكن النطق بها، وبيّنّا من قبل أنها تسقط عند إدراج الكلام، فإذا وصلتها بكلمة، وكان آخر تلك الكلمة ساكنا، سقطت هي؛ لالتقاء الساكنين اللذين قبلها، وبعدها، فيجب؛ لالتقاء الساكنين تحريك الأول بالكسر... ولم يشذ من ذلك إلا فتح النون من من...

(1) ينظر **شرح ابن عقيل**: 1/ 85.
(2) ينظر **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 54، وينظر: 63، 75، 155، 180، 190، 204، 205، 213، وتحقيق: د. فائز فارس: 17.
(3) سورة البقرة، من الآية: 6.
(4) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: 63، 64.

وإنما فتحت؛ استثقالا لتوالي الكسرتين فيما يكثر استعماله»[1].

وليس تحريك الساكن الأول بالكسر واجبا كما زعم، ولكنه الأصل، قال السيوطي: «وإذا كان الأول تنوينا، فالأصل فيه عند التقاء الساكنين الكسر، نحو: مررت بزيد الظريف، فإن كان بعد الساكن مضموم ضما لازما، فمن العرب من يضم؛ إتباعا، نحو: هذا زيد أُخْرُج إليه، ومنهم من يكسر»[2] وقال: إن تحريك الساكن الأول «تارة يكون إتباعا لحركة ماقبل، وتارة يكون لما بعد كمنذ، ضمة الذال قبلها إتباعا لضمة الميم قبلها، ونحو: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ﴾[3] ضمت لام قل؛ إتباعا لضمة العين بعدها، أو ردا إلى الأصل، نحو: مذ اليوم، تحرك بالضم؛ لأن أصله منذ، فيرد إلى أصله»[4].

ومنها ادعاؤه في أثناء حديثه عن الفعل المضارع أن كلا من الهمزة، والتاء، والنون، والياء في أول الفعل «متى وجدت زائدة، كان الفعل مضارعا»[5].

وليس ماادعاه بصحيح؛ فقد تكون هذه الأحرف زائدة في أول الماضي، والأمر.

ومنها خطؤه في التمثيل في الباب السابق، عندما قال: «فإن وجدت هذه الأحرف الأربعة أصولا في الأفعال، لم تسم بحروف المضارعة، كقولك: أخذ، ونفر، وتوضأ، ويعر الجدي، إذا صاح، وكانت هذه الأفعال من نوع الأفعال الماضية»[6] والتاء في توضأ زائدة، وليست أصلية، وكان يمكنه التمثيل بنحو: تمتم، وتلتل، وتابع.

(1) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 57، وتحقيق: د. فائز فارس: 21.
(2) همع الهوامع: 6/ 178.
(3) سورة الإسراء، من الآية: 110.
(4) **همع الهوامع**: 6/ 180.
(5) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 60، وتحقيق: د. فائز فارس: 24.
(6) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 62، وتحقيق: د. فائز فارس: 27.

ومن أخطائه في التمثيل قوله في سياق الحديث عن علة امتناع جر الأفعال: «وإذا قلت: هذا جل الفرس، فقد خصصت الجل بإضافته إلى الفرس، والإضافة إلى الفعل لا تعرفه ولا تخصصه»[1].

والصحيح أن الجل تعرف بإضافته إلى الفرس؛ لإضافته إلى معرفة، وتخصيصه في باب الإضافة يكون بإضافته إلى نكرة، كأن يقال: هذا جل فرس.

ومنها زعمه في أثناء حديثه عن الاسم المنقوص أن ما «عدم شرطا من الشرائط الثلاث، كان... صحيحا، ولحقت ياءه الضمة والكسرة، وذلك بأن تكون ياؤه مشددة، مثل ياء علي، وكرسي، وقمري أو يكون ماقبلها ساكنا، نحو ياء ظبي، وجدي، وسقي»[2].

وهو يعني بالشروط الثلاثة: أن يكون آخره ياء، مخففة، مكسورا ماقبلها، وهو قول سديد، لا اعتراض عليه، لكن غير المقبول منه أن يجعل مثل: علي، وظبي، وجدي، وسقي من قبيل الصحيح؛ لأن الصحيح في اصطلاح الصرفيين ماخلت أحرفه الأصلية من أحرف العلة، والألفاظ المذكورة ماعدا كرسيا وقمريا معتلة اللام، والصواب أن يقول: إنها ليست من المنقوص.

وقد وقع في هذا الخطأ غيره من الصرفيين، منهم أبو البركات الأنباري، الذي قال: «فالصحيح في عرف النحويين مالم يكن آخره ألفا،ولاياء، قبلها كسرة»[3] وقال: «والمعتل ماكان آخره ألفا أوياء، قبلها كسرة، وهو على ضربين: منقوص، ومقصور»[4].

وبالغ غيرهما، عندماجعل من مباحث الاسم الاسم من حيث كونه منقوصا، أو مقصورا، أو ممدودا، أو صحيحا[5] فكأن ماليس مقصورا،

(1) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 65، وتحقيق: د. فائز فارس: 30.
(2) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 75، وتحقيق : د. فائز فارس: 41.
(3) **أسرار العربية**، 35.
(4) المرجع المذكور، 37.
(5) ينظر **شذا العرف في فن الصرف**، 96.

ولامنقوصا، ولا ممدودا صحيح، مثل: دلو، وبغي، وطي، وكأن الممدود غير صحيح، وهو على ضربين: ضرب معتل بحسب الأصل صحيح بحسب الاستعمال، مثل: كساء، وسماء، وبكاء، وضرب صحيح بحسب الأصل والاستعمال، مثل: إنشاء، وإقراء، وإنباء؛ لأن الهمزة التي هي لام كل من الألفاظ السابقة أصلية وليست منقلبة عن أصل .

ومن أخطائه الدالة على قصور اطلاعه أحيانا الجزم بعدم ورود شيء غير ماذكره كقوله في باب جمع التكسير، متحدثا عن جمع ماكان على وزن فاعل: «وإن كان منقوصا، جمع على فُعَلَةٍ، نحو: قاض وقضاة، وغاز وغزاة، ولم يجمع على هذا البناء غيرهما»[1].

فالضمير في غيرهما راجع إلى قاض، وغاز، وما ادعاه - رحمة الله عليه - وهم، تدحضه الأمثلة الكثيرة التي نطق بها فصحاء العرب، منها ماجاء في قول المهلهل[2]:

نعى النعاة كليبا لي، فقلت لهم: مادت بنا الأرض أم زالت رواسيها؟

وقول جميل بن معمر[3]:

فليت وشاة الناس بيني، وبينها يذوف لهم سما طماطم سود

وقول غيرهما[4]:

ندم البغاة، ولات ساعة مندم والبغي مرتع مبتغيه وخيم

وغير ماذكرت من الأمثلة كثير، كما سمع هذا البناء جمعا لفعيل، مثل: سراة جمعا لسري، وأباة جمعا لأبي، وكماة جمعا لكمي، وغيرها.

(1) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 89، وتحقيق: د. فائز فارس: 56.
(2) البيت للمهلهل بن ربيعة، وهو في ديوانه: 89.
(3) البيت لجميل بن معمر، وهو في ديوانه: 16.
(4) البيت منسوب إلى رجل من طيىء، ونسبه العيني إلى محمد بن عيسى بن طلحة، وهو في شرح ابن عقيل: 1/ 148.

ومن أمثلة الخطأ السابق قوله في الباب نفسه، متحدثا عن فاعل صفة: «جمع منه لفظتان على فواعل، وهما: فارس وفوارس، وهالك وهوالك»[1].

وهذا وهم منه أيضا، فمن ذا لم يطلع من المهتمين بالتصريف في بعض مراجعه على قوله[2]:

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب، نواكس الأبصار؟

والعجيب أن يكون قد ذكر هذا البيت، وهو يتحدث عن ضرائر الشعر، فكيف يكون نواكس ضرورة، إذا كان له نظائر في كلام العرب المنثور؟

ومن أخطائه في باب جمع التكسير أيضاً قوله: «وتقول في جمع سفرجل: سفارج، وقد جمع مفتاح على مفاتح، وإن شئت عوضت، فقلت: سفاريج، ومفاتيح»[3]. ويؤخذ عليه هنا أنه ساوى الجمعين في التعويض، والصواب أنه جائز في الأول، أما الثاني فلاتعويض فيه؛ لأن الياء في مفاتيح ليست للتعويض، وإنما هي منقلبة عن الألف؛ لوقوعها بعد كسر.

ومن أخطائه في التمثيل أيضاً قوله في باب حروف الجر، متحدثا عن من: «والرابع أن تأتي زائدة، كقولك: ماجاءني من أحد، فإن قلت: ماجاءني من رجل، فليست زائدة في هذا الموضع، بل هي جاعلة اسم الشخص للنوع، وتنزل منزلة: ماجاءني أحد الذي معناه نفي النوع[4].

والحق أنها زائدة في المثال الثاني، وإن دلت على معنى غير موجود في المثال الأول؛ لأن الزائد مايمكن أن يستغنى عنه إعرابا، أما من حيث المعنى فهودال على التوكيد، فإن لم تكن زائدة بحسب زعمه، فلابد من تعلقها بشيء؛ فتخلو الجملة من الفاعل حينئذ.

(1) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 89، وتحقيق: د. فائز فارس: 56.
(2) البيت للفرزدق، وهو في **المقتضب**: 1/ 121، و**شرح الرضي على الكافية** 1:/ 146.
(3) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 91، وتحقيق: د. فائز فارس: 58.
(4) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 92، وتحقيق: د. فائز فارس: 60.

ومن أخطائه في هذا الباب قوله، متحدثا عن مذ، ومنذ: «فمعناهما ابتداء الغاية في الزمان خاصة، كما تخص من بالمكان، فتقول: لم أره مذ يوم الجمعة، ولاتقل: من يوم الجمعة»[1].

وقوله: إنهما مختصان بالزمان سديد، لكن ادعاءه أن من مختصة بالمكان باطل، لايقوم عليه دليل، بل الدليل متوافر على أنها تأتي للزمان، وإن كان قليلا، كقوله، عز من قائل: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ﴾[2] وكقول النابغة الذبياني[3]:

تُخُيِّرنَ من أزمانِ يوم حليمةٍ إلى اليومِ قد جرّبن كلّ التّجارب

ومن أخطائه في هذا الباب قوله، متحدثا عن حاشا: «وأما حاشا فمعناها الاستثناء، مع تنزيه المستثنى، وهو يجر مابعده، وقد جعله بعضهم فعلا، وصرفه، كما قال النابغة[4]:

وما أحاشي من الأقوام من أحد»[5]

وليس الفعل الوارد في قول النابغة مضارع حاشا الاستثنائية،كما توهم الحريري، وأترك الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد - رحمه الله - في هذا السياق يفند قوله، ويدحضه على نحو يشفي الغليل بقوله، معلقا على قوله ﷺ: «أسامة أحب الناس إليَّ، ماحاشا فاطمة»، «فما: نافية، وحاشى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا، تقديره هو يعود إلى النبي ﷺ، وفاطمة: مفعول به، وليست حاشا هذه هي الاستثنائية، بل هي فعل متصرف تام التصرف،

(1) **شرح ملحةالإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 93-94، وتحقيق: د. فائز فارس: 61.
(2) سورة التوبة، من الآية: 108.
(3) البيت للنابغة الذبياني، وهو في **شرح ابن عقيل**: 3/ 8.
(4) البيت للنابغة الذبياني، وهو في **الإنصاف**: 1/ 278، و**شرح الرضي على الكافية**: 2/ 124.
(5) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة 94، وتحقيق: د. فائز فارس: 62.

تكتب ألفه ياء؛ لكونها رابعة، ومضارعه هو الذي ورد في قول النابغة الذبياني:

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه وما أحاشي من الأقوام من أحد

والفرق بين حاشا الاستثنائية وهذا الفعل من ستة أوجه: الأول: أن الاستثنائية تكون حرفا، وتكون فعلا، وهذه لاتكون إلا فعلا، والثاني: أن الاستثنائية - إن كانت فعلا - غيرُ متصرفة، وهذه متصرّفة، والثالث: أن فاعل الاستثنائية مستتر وجوبا، وهذه كغيرها من الأفعال، ماضيها فاعله مستترجوازا، والرابع: أن ألف الاستثنائية تكتب ألفا، وهذه تكتب ألفها ياء، والخامس: أن الاستثنائية يتعين فيها أن تكون من كلام صاحب الكلام الأول السابق عليها، وهذه ليست كذلك، بل لو تكلم بها صاحب الكلام الأول لقال: ما أحاشي أو قال: ما حاشيت، كما قال النابغة الذبياني: وما أحاشي، السادس: أن ما التي تسبق الاستثنائية مصدرية أو زائدة، وأما التي تسبق هذه فهي نافية»[1].

ومن أخطائه التمثيلية في باب حروف الجر قوله، متحدثا عن الباء: «وأما الباء فتكون بمعنى الإلصاق، كقولك: مسحت يدي بالمنديل، وتكون بمعنى الاستعانة، كقولك: ضربت بالسيف، وتكون بمعنى الغرض والعلة، كقوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾[2] أي يذهب الأبصار، وتكون زائدة دخولها كخروجها، كقوله تعالى: ﴿فَٱمْسَحُوا۟ بِوُجُوهِكُمْ﴾[3]»[4].

فقد أخطأ في المثال الذي جعله للإلصاق؛ فالباء فيه للاستعانة كالذي يليه، وأخطأ في المثال الذي ساقه للتعليل؛ لأن الباء فيه للتعدية، أما التي للتعليل فهي التي في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[5].

(1) منحة الجليل: 2/ 107.
(2) سورة النور، من الآية: 43.
(3) سورة النساء، من الآية: 43.
(4) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 95، وتحقيق: د. فائز فارس: 63.
(5) سورة آل عمران، من الآية: 159.

وأما تعليقه على الباء الزائدة في الآية الكريمة بأن دخولها كخروجها، فليس بسديد؛ لأن في دخولها التوكيد، وفي خروجها انتفاءه، وشتان مابين الحالين.

ومن أخطائه في التمثيل قوله في باب الإضافة، متحدثا عن الإضافة المحضة: «وقد يقعان نكرتين، فلا يتعرف الأول بالإضافة، كقولك: طالب علم، وصاحب مال»[1].

ولايصلح المثالان اللذان ساقهما للإضافة المحضة؛لأن المضاف في كل منهما اسم فاعل، ولايكونان صحيحين إلا إذا كان المضاف في كل منهما دالا على المضي، أومنتقلا من بابه إلى باب الاسم الجامد، ولم يقم على الأمرين دليل.

ومن أخطائه في التمثيل في باب المبتدأ والخبرقوله: «وقد تقع أسماء الاستفهام مبتدآت، وذلك إذا وقع بعدها الفعل أو الجار والمجرور، كقولك:أين تسكن؟ ومتى ترحل؟ وكم معك درهما؟ فأين، ومتى، وكم في هذا الكلام مبتدآت، ومابعدها هو الخبر»[2]. وهذا من عالم مثله صنف «درة الغواص في أوهام الخواص» جد غريب؛ فلم يسلم من الأمثلة الثلاثة التي أوردها إلا الأخير، أما أين في المثال الأول فهي مفعول فيه ظرف مكان، مبني على الفتح في محل نصب، متعلق بالفعل تسكن، ومتى في المثال الثاني مفعول فيه ظرف زمان، مبني على السكون في محل نصب، متعلق بالفعل ترحل.

ومن أمثلة أخطائه في هذا الباب قوله: «ويكون الخبر فعلا ماضيا، فيبنى على حكم وضعه الأول، كقولك: زيد قام، ويكون فعلا مضارعا، فيضم على ارتفاع أصليته، إلا أنه خبر المبتدأ، كقولك: زيد يقوم»[3].

(1) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 99، وتحقيق: د. فائز فارس: 70، 71.
(2) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 105، وتحقيق: د. فائز فارس: 78.
(3) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 105، 106، وتحقيق: د. فائز فارس: 78.

وقد صحح خطأه من حيث لا يدري في الباب نفسه، عندما قال: «وقد يكون الخبر جملة مركبة من مبتدأ وخبر، كقولك: زيد أبوه منطلق، ومن فعل وفاعل، كقولك: زيد قام أبوه»[1].

فالمفهوم من النصين السابقين أنه يميز الخبر الفعل من الخبر الجملة، وليس ماادعاه بصحيح؛ لأن الفعل الماضي لامحل له من الإعراب، إلا إذاوقع بعد أداة شرط جازمة، فإنه حينئذ يكون في محل جزم، أما الفعل المضارع فيكون مرفوعا، ويكون منصوبا، ويكون مجزوما، على ماهو معروف، بيد أنه لايقع في المواقع الإعرابية التي يقع فيها الاسم.

فإن قيل: إنه يعني في النص الأول بقوله الفعل الجملة على سبيل التجوز والمسامحة، قيل: إنه ليس مضطرا إليهما اضطرارابن مالك في قوله[2]:

كذا إذا مالفعل كان الخبرا أو قصد استعماله منحصرا

ومن أخطائه التمثيلية في ذا الباب قوله، متحدثا عن إسناد الفعل المضعف الثلاثي إلى ضمير الرفع المتصل: «ولايجوز أن يبدل من الحرف الثاني ياء، كما تقول العامة: مرّيت يعني: مررت، وقد جاء في كلام العرب ألفاظ، أبدل منها الحرف الثاني ياء، فقالوا: تمطّيت في المشي، وتصدّيت للأمر، وتظنيت الشيء، وقصّيت أظافري، والأصل فيها: تمططت، وتصددت، وتظننت، وقصصت»[3].

ولا إبدال في المثالين الأول والأخير، وإنما زيدت ياء بعد لام كليهما، إذاكانت الراء في الأول والصاد في الأخيرمضعفتين، فإن كانتا مخففتين فهو مصيب، أما الأمثلة الباقية فالقول بالإبدال فيها صحيح، ومن أمثلة الإبدال قول الراجز[4]:

(1) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 106، وتحقيق: د. فائز فارس: 79.
(2) ألفية ابن مالك: 18.
(3) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 111، وتحقيق: د. فائز فارس: 86.
(4) البيتان مجهولا القائل، وهما في **المقصور والممدود** 45، وضرائر الشعر: 116.

لابد من صنعا، وإن طال السفر

ولو تحنّى كل عود ودبر

والأصل: تحنن، فأبدلت النون الثالثة ياء، ولعله من قبيل التخفيف؛ فرارا من تتالي الأمثال، ولا إبدال للثاني في الأمثلة المحصورة بين المثالين الأول والأخير كلها، بل المبدل منه هو الحرف الثالث من الأحرف المتماثلة، والخامس من أحرف الكلمة كلها.

ومن أخطائه التمثيلية في باب الفاعل قوله، متحدثا عن حكم اتصال الفعل بتاء التأنيث: «والخامس من الأفعال التي لاتتصرف، وهي نعم، وبئس، وليس، وعسى، كقولك: نعمت المرأة هند، ونعم المر أة هند، وليس هند جارية، وليست هند جارية»[1].

وماذكره عن نعم، وبئس لامغمز فيه؛ من حيث إن فاعل كل منهما مقصود به الجنس، فعومل معاملة جمع التكسير، أما ليس، وعسى فلامسوغ للجواز فيهما، والمرجح عندي وجوب اتصال التاء بهما عند توافر الشروط.

ومن أخطائه في باب مالم يسم فاعله قوله: «وإن كان ثلاثيا، وأوسطه ألف، قلبت الألف ياء ساكنة، وكسرت ماقبلها، فنقول في: قاد، وساق، وباع، وخاط: قيد الفرس، وسيق البعير، وبيع العبد، وخيط الثوب»[2].

فلم يبين المراحل التي مرت بها هذه الأفعال، حتى استقرت على صورتها النهائية الاستعمالية، وكيف يقلب المرء الألف ياء، ويكسر الفاء؟ فهو ليس من يفعل ذلك؛ لأنه تحكمه قوانين التصريف التي تقول: إن هذه الأفعال تعامل معاملة غيرها، فيضم أولها، ويكسر ما قبل آخرها، فما كان أصل ألفه منها ياء، مثل باع يتحول بالقاعدة إلى بُيع بوزن فُعِل، ثم تهجم كسرةُ العين، وهي

(1) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 113، وتحقيق: د. فائز فارس: 88، 89.
(2) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 114، وتحقيق: د. فائز فارس: 90.

الياء على ضمة الفاء، وهي الباء، فتذهبها، وتحلّ محلها، ويستقر الفعلُ في صورته النهائية الاستعمالية على بِيعَ، وما كان أصل ألفه منها واوا، مثل: قال تحوله القاعدة إلى قُولَ بوزن فُعِلَ، ثم تهجم كسرة العين التي هي الواو على ضمة الفاء التي هي القاف، فتذهبها، وتحل محلها، فتقع الواو متوسطة ساكنة، مخففة، مكسورا ماقبلها، فتقلب ياء، ويستقر الفعل في صورته النهائية الاستعمالية على قيل[1].

ومن أخطائه التي وقع فيها غيره أيضاً قوله، في باب ماينوب عن الفاعل، متحدثا عن الفعل من حيث التعدي واللزوم: «أحدها الفعل اللازم، وهو مالايتجاوز الفاعل، نحو: قام، وقعد، وفرح، وفزع، وجزع، وذهب»[2].

وقال، وهو يتحدث عن وسائل تعديته: «وإما بحرف الجر، كقولك في ذهب: ذهبت بزيد؛ أي أذهبته»[3].

والنص الثاني يعني أن جميع الأفعال التي حكم عليها بأنها لازمة في النص الأول متعدية بحرف الجر في نحو: قمت إليه، وقعدت إلى جانبه، وفرحت به، وفزعت منه، وجزعت عليه؛ أي إنه إذا ورد فعل من هذه الأفعال في نص مرة مكتفيا بمرفوعه، حكمنا عليه بأنه لازم، فإن ورد في النص نفسه، وقد تعلق به الجار والمجرور، حكمنا عليه بأنه متعد، وماقاله وجدته عند غيره من النحاة، قال ابن مالك[4]:

وعـــدِّ لازمـــا بـــحـــرف الـــجـــرّ وإن حـذف فـالـنّـصـبُ لـلـمـنـجـرّ

والذي أذهب إليه أنّ كل فعل من الأفعال المذكورة وما شابهها ملازم للزوم، تعلق به الجار والمجرور أم لم يتعلقا، والمتعدي هو الفعل الناصب لمفعوله

(1) ينظر الممتع في التصريف: 2/ 451.
(2) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 116، وتحقيق: د. فائز فارس: 92.
(3) المرجعان المذكوران، الصفحتان أنفسهما.
(4) **ألفية ابن مالك**: 28.

مباشرة، ولا بأس من توسط حرف الجر الزائد بينهما كَلَامِ التقويةِ أو غيرها.

وقال في حديثه عن الأفعال المتعدية إلى مفعولين: «وقد يقع المفعول الثاني في هذا القسم جارا ومجرورا، كقولك: اخترت عمرا من الرجال، وجعلت المتاع في الوعاء[1].

وإذا ساغ وقوع الجار والمجرور مفعولا، كما قال في هذا النص، أوكان حرف الجر معديا للفعل، كما قال في النص الذي سبقه، تعيّن أن لاوجود للفعل اللازم في العربية، وتكون جميع الأفعال متعدية، ويعاد النظر، بناء على ادعاء الحريري ومن معه في تقسيم الأفعال من حيث التعدي واللزوم بالقول: إن الفعل في العربية قسمان: متعد وناقص، والفعل المتعدي على ضربين: ضرب متعد إلى مفعوله مباشرة، وضرب متعد إليه بوساطة حرف الجر الأصلي.

ومن زلاته ادعاؤه عند حديثه عن أفعال الشك واليقين عدم جواز حذف أحد المفعولين، فقال: «ولايجوز أن تقتصر على أحد المفعولين، فتقول: حسبت السعر، ولاظننت زيدا، ولكن يجوز أن تقيم أن المفتوحة مع الفعل مقام المفعولين، كقولك: ظننت أن يخرج زيد، وكذلك يجوز أن تقيم لفظة ذلك، وذاك مقام المفعولين، كقولك: ظننت ذلك، وحسبت ذاك»[2].

والحق أن الحذف على إطلاقه جائز لايكاد يسلم منه باب من أبواب النحو، بشرط أن يدل على المحذوف دليل، وألا يترتب على الحذف فساد في المعنى أواختلال في التركيب، ويجوز في هذا الباب، خلافا لما زعمه حذف أحد المفعولين أو كليهما، ومن أمثلة حذف أحدهما قول عنترة[3]:

ولقد نزلتِ، فلا تظنّي غيرَهُ منّي بمنزلة المُحَبِّ المكرم

(1) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 116، وتحقيق: د. فائز فارس: 92.
(2) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 119، وتحقيق: د. فائز فارس: 96.
(3) البيت لعنترة العبسي، وهو في **شرح الرضي على الكافية**: 2/ 37، **وشذور الذهب**: 378، وشرح ابن عقيل: 2/ 26.

ومن أمثلة حذفهما معا قول الكميت[1]:

بـــأَيّ كـــتـــاب أم بـــأيـــة ســـنـــة تـرى حبّـهـم عـارا عـلـي، وتـحـسِـبُ؟

ومن أخطائه قوله في باب المصدر الذي عنى به المفعول المطلق: «والمصدر اسم مبهم يقع على القليل والكثير، ولايثنى، ولايجمع؛ لأنه بمنزلة اسم الجنس كالزيت والعسل، والجنسُ لايثنّى، ولايجمع»[2].

وما قاله عن المصدر في بابه في المراجع الصرفية سديد، بيد أن حديثه عنه، على هذا النحو في باب المفعول المطلق غريب، وجدُّ عجيبٍ، وخطأٌ فادحٌ؛ لأنه يثنى، ويجمع إذا كان دالا على العدد، كقولك: ضربه ضربتين أو ضربات أو كان دالاً على النوع كما في، قولك: سار سَيْرَيْ أحمد البطيء والسريع، وإنما يمتنع تثنيته وجمعه في هذا الباب، إذا كان مؤكدا لعامله، على أنه في هذه المناسبة لابد من التنبيه على أنه قد آن أوان رد القاعدة التي تواضع عليها القدامى التي مؤداها أن المصدر لايجوز تثنيته ولاجمعه؛ لأن الحاجة صارت إلى تثنيته وجمعه ماسة عند خروجه من بابه إلى باب الاسم.

ومن أخطائه في ذا الباب في التمثيل قوله، متحدثاعن أنواع المفعول المطلق: «وإما لتبيين العدد، كقوله تعالى: ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾[3]، فانتصاب ثمانين على المصدروجلدة على التمييز»[4].

والحق أن ثمانين ليست منصوبة على المفعولية المطلقة،كماادعى، بل إنها منصوبة على أنها نائبة عن المفعول المطلق، فلم يكن دقيقا في تحديد المصطلح، وقد وقع بعض النحاة غيره فيما وقع فيه، لكن في سياق مختلف عن سياقه،

(1) البيت للكميت بن زيد، وهو في **شرح الرضي على الكافية**: 4/ 155، و**شرح ابن عقيل**: 2/ 25.

(2) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 123، وتحقيق: د. فائز فارس: 99.

(3) سورة النور، من الآية: 3.

(4) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 123، وتحقيق: د. فائز فارس: 99.

فهو يستعمل المصطلح في معرض تحديد أنواع المفعول المطلق، وغيره يستعمله في سياق إعراب النائب عن المفعول المطلق.

على أنه عاد، وأعرب لفظ ثمانين نائبا عن المفعول المطلق، عندما قال، متحدثا عما ينوب عن المصدر: «وقد يقام العدد مقام المصدر أيضاً كما بَيّنَاه في قوله تعالى: ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾»[1]، والفرق بَيّنٌ بين المفعول المطلق ونائبه.

وذهب مذهبا مشكلا في السياق نفسه، عندما قال: «وقد يقع في مسائل باب المصدرحذفان، كقولك: ضربته ضرب زيد عمرا، وتقدير الكلام: ضربته ضربا مثل ضرب زيد عمرا، فحذف في الكلام المصدر الموصوف والصفة المضافة»[2].

فإذا كان مصدرالفعل ضرب المذكور قد حذف مع صفته، وهي لفظ مثل، فما إعراب المصدر ضرب المذكور؟ ليس مفعولا مطلقا بناء على تقديره، والمخرج من هذا المأزق الذي أوجده يكون بإعراب لفظ ضرب المذكور مفعولا به لنعت المصدر المحذوف، الذي يجب تقديره حينئذ بالفعل يماثل فيكون من قبيل النعت الجملة، ويترتب على هذا الادعاء تعديل القاعدة بالقول: إن المفعول المطلق النوعي الدال على التشبيه يجب حذفه وحذف نعته.

وتكررفي هذا الباب خطؤه في الادعاءأن الفعل يقع موقع الحال، عندما قال: «وقد يقع الفعل موقع الحال، إلا أنه إن كان ماضيا، وقع بعد قد، كقولك: جاء زيد قد غنم... ومثال وقوع الفعل المضارع موقع الحال قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ﴾[3]»[4].

(1) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 124، وتحقيق: د. فائز فارس: 102.
(2) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 124، وتحقيق: د. فائز فارس: 101.
(3) سورة المدثر، الآية: 6.
(4) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 131، وتحقيق: د. فائز فارس: 110، 111.

فالواقع موقع الحال في المثال الذي ذكره هو الجملة الفعلية الماضوية، وليس الفعل الماضي وحده، ويدل المثال الذي أورده هنا والمثالان اللذان ساقهما في باب المبتدإ والخبرعلى أنه كان يعني ما يقول، لأن مرفوع الفعل عند النص على وقوعه وحده خبرا أوحالا لايكون اسما ظاهرا، ويكون ظاهرا عند النص على وقوع الجملة، كما فعل في باب المبتدإ والخبر.

وقال في هذا الباب، متحدثا عن عامل الحال: «والجار والمجرور، كقولك: مررت بزيد راكبا، فتعمل الباء، إذا عنيت أن الراكب زيد لا أنت»[1].

والعامل في هذا المثال عند التحقيق ليس الجار والمجرور معا، على ما ادعاه ولاحرف الجر وحده؛ لأنه يترتب عليه اختلاف عامل الحال وعامل صاحبها، والتصريح بالفعل مر يجعل مثال كون العامل هو شبه الجملة فاسدا، فلامناص من أجل الخروج من المأزق من القول: إن الفعل مر هوالعامل في الجار والمجرور والحال معا، أما مثال الجار والمجرور الصحيح العامل في الحال فهو نحو: محمد في البيت نائما.

ومن أخطائه الإعرابية في هذا الباب قوله: «وقد يجوزأن تقول: هذا زيد قائم، فترفعه على أنه خبر المبتدأ، أوبدل من الخبر، أوخبر مبتدأ محذوف، تقديره هو»[2].

فرفع قائم ضعيف، وإذا قبل، فإن إبدال قائم من زيد غير مسلّم؛ لاشتقاقه، والغالب في البدل أن يكون جامدا، ولأنه لايفهم منه زيد عند الاستغناء به عن المبدل منه، وإعرابه خبرا للمبتدإ غير مُرْضٍ أيضا، بقي جواز كونه خبرا لمبتدإ محذوف بتكلف، وأحسن منه جعل زيد بدلاً من اسم الاشارة، وقائم خبرا للمبتدإ هذا.

(1) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 132، وتحقيق: د. فائز فارس: 111، 112.

(2) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 132، وتحقيق: د. فائز فارس: 112.

ومن أخطائه في باب التمييز قوله: «ومن في جميع ذلك مقدرة، ألا ترى أنه يحسن أن تقول: رأيت أحد عشر من الكواكب، وعندي قفيزان من البُرِّ، ومنوان من السمن، فإن قلت: عندي رطل زيتا، جازأن تنصب زيتا على التمييز، وأن تجره بالإضافة، وأن ترفعه على أنه بدل من رطل»[1].

فكيف يحسن أن يقال: رأيت أحد عشر من الكواكب، إذا كان جر تمييز العدد والفاعل المعنى بمن ممنوعا؟ قال ابن مالك[2]:

واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد والفاعلَ المعنى كطِبْ نفسا تفد

أما الأوجه الثلاثة التي سوّغها في لفظ زيت، فلايسوغ منها إلا الوجهان الأولان، أما الوجه الثالث فمردود، على ما أراه؛ لأنه لايفهم منه الرطل عند الاستغناء بالبدل عن المبدل منه.

ومن أخطائه في باب الظرف قوله: «وقد نصبت عدة مصادر نصب ظرف المكان، كقولهم في المرتفع: زيد مني مناطَ الثُّريّا، وفي الأنيس المقرب: زيد مني مقعدَ القابلة، وفي المبعد المهان: زيد مني مزجرَ الكلب، فتنصب هذه المصادر انتصاب ظرف المكان، وتقدير الكلام: زيد مني مكان مناط الثريا، ومكان مقعد القابلة، ومكان مزجر الكلب»[3].

وهذه الألفاظ عند النحاة أسماء مكان على وزن مفعل، وقد نصبت شذوذا على الظرفية، خلافا للكسائي الذي يجوزه؛ لأن القياس أن يكون ناصبها مشاركا لها في المادة المعجمية، وإلا وجب جرها بفي، قال ابن مالك[4]:

وشرط كون ذا مقيسا أن يقع ظرفا لما في أصله معه اجتمع

(1) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 134، وتحقيق : د. فائز فارس 113، 114.
(2) **ألفية ابن مالك**: 34.
(3) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 141، وتحقيق: فائز فارس: 121.
(4) **ألفية ابن مالك**: 30.

ومن أخطائه في باب الاستثناء قوله: «ولايخلو حال الكلام قبل أن ينطق المتكلم بإلا من قسمين: أحدهما أن يكون منقطعا، والثاني أن يكون تاما، فإن كان منقطعا مرتبطا بما بعد إلا لم تعمل «إلا» شيئا من الإعراب بل يكون إعراب مابعدها كإعرابه لولم تذكر، وذلك كقولك: ما قام إلا زيد، وما ضربت إلا زيدا، ومامررت إلابزيد»[1].

فقد وضع مصطلح المنقطع موضع مصطلح المفرغ خطأ، لكنه عاد إلى الصواب، من غير تصحيح الخطإ السابق، عندما قال في الباب نفسه: «وإذا قلت: ماقام إلا زيد، فقد أثبت له القيامَ، ونفيته عن غيره، ويسمى هذا القسم الفعل المفرغ لمابعد إلا»[2].

ومن أخطائه في باب الإغراء قوله: «الإغراء: التحضيض على الفعل الذي يخشى فواته، وألفاظه: عليك، ودونك، وعندك، فإذا قلت: عليك زيدا، نصبته على الإغراء، ومعناه: خذ زيدا بقدر علاك، وإذا قلت: عندك عمرا، فالمعنى: خذه من حضرتك، وإذ قلت: دونك بشرا، فمعناه: خذه من قربك، وقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[3]، ولايجوز تقديم المنصوب بالإغراء على لفظه»[4]، وقوله: «والغالب أن تستعمل هذه الالفاظ في ضمير المخاطب، غير أن على تختص بشيئين: أحدهما إدخالها على ضمير الغائب، والثاني إلحاق الباء بمنصوبها، كما جاء في الخبر «من استطاع منكم الباءة، فليتزوج، ومن لم يستطع، فعليه بالصوم؛ فإنه له وجاء»[5].

والمفهوم من النصين السابقين أن هذا الباب الذي دعاه الإغراء ليس إلاباب أسماء الأفعال؛ لأن الإغراء الاصطلاحي لايتقيد فيه بهذه الألفاظ التي

(1) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 144، وتحقيق: د. فائز فارس: 124.
(2) المرجعان المذكوران، الصفحتان أنفسهما.
(3) سورة المائدة، من الآية: 105.
(4) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 156، وتحقيق: د. فائز فارس: 140.
(5) المرجعان المذكوران، الصفحتان أنفسهما.

ذكرها، ولم يذكر من أسماء الأفعال إلا بعض قسم فعل الأمرالمنقول من شبه الجملة.

ولم يسلم من الخطإ، وهو يتحدث عن اسم فعل الأمر عليك الذي له معنيان: أحدهما تمسك والآخر الزم، والأول لازم، والثاني متعد، ومن الأول قوله[1]:

فعليك بالحَجّاج، لاتَعْدِلْ بِهِ أحدًا إذا نزلت عليك أمورُ

أي تمسك بالحجاج، فالباء ليست زائدة، كما توهم.

وأنكى مما فعل الحريري مافعله الأنباري؛ فقد عقد بابا للإغراء، اشتمل على ماذكره الحريري، وزاد عليه ما يؤكد أنه يعالج اسم الفعل لاباب الإغراء[2].

ومن زلاته الكبرى قوله في باب إن وأخواتها: «وكل مايجوز أن يكون خبرا للمبتدإ يجوز أن يكون خبرا لإن وأخواتها»[3].

وهو ليس بسديد؛ لأن الإنشاء بقسميه الطلبي وغير الطلبي يجوز وقوعه خبرا للمبتدإ، ولايجوز وقوعه خبرا لإن وأخواتها، ماعدا أن المخففة من الثقيلة، فقد جاز وقوع خبرها جملة إنشائية، قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد - رحمه الله -: «ولاتدخل هذه الحروف على جملة، يكون الخبر فيها طلبيا أو إنشائيا، فأما قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾[4]، وقوله - سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾[5]، وقول الشاعر[6]:

---

(1) البيت للأخطل، وهوفي ديوانه: 117.
(2) ينظر: **أسرار العربية**: 163 - 167.
(3) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق، مركز المدينة: 158، وتحقيق: د. فائز فارس: 142، 143.
(4) سورة التوبة، من الآية: 9.
(5) سورة النساء، من الآية: 58.
(6) لم أجد هذا البيت في المراجع التي اطلعت عليها، ولم أقف له على قائل.

إن الذين قتلتم أمس سيّدهم لاتحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

فإنها على تقدير قولٍ محذوفٍ، يقع خبراً لإن، وتقع هذه الجملة الإنشائية معمولة له، فيكون الكلام من باب حذف العامل، وإبقاء المعمول، والتقدير: إن الذين قتلتم سيدهم مقول في شأنهم: لاتحسبوا... إلخ، وكذلك الباقي، هكذا قالوا، وهو عندي تكلف، والتزام ما لا لزوم له، ويستثنى من ذلك عندهم أنّ المفتوحة، فإنها انفردت بجواز وقوع خبرها جملة إنشائية، وهو مقيس فيما إذا خففت، نحو: قوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾[1]»[2].

ومن زلاته الكبرى قوله في باب كان وأخواتها: «وكل ماجاز أن يقع خبرا للمبتدإ، وقع خبرا لكان وأخواتها»[3].

وهو غير سديد؛ لأن الإنشاء الطلبي في هذا الباب لايقع خبرا، فلايجوز أن يقال: كان محمد اضرب، أولاتضرب، أو كان محمد ليته أمين أو نحوه، والعجيب أن تخلو المراجع النحوية التي اطلعت عليها من التنبيه على هذا المنع.

ومن أخطائه في هذا الباب قوله، متحدثا عن كان الزائدة: «والرابع أن تأتي زائدة، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[4] وانتصاب صبيا أتى إلا أنه على الحال، لا أنه خبر كان، وإلا فكل من كان في المهد صبي فكان هاهنا زائدة؛ إذ تقدير الكلام: كيف نكلم من في المهد صبيا»[5]. وعندي أن المعنى لايفسد بجعل كان هنا ناقصة، وصبيا خبرها، على أنه إذا قبل ادعاؤه أن صبيا حال أمكن جعل كان تامة؛ وصبيا حالا من فاعلها، وهو أحسن من اللجوء إلى تقدير فعل محذوف يتعلق به شبه الجملة في المهد، وكان الأولى أن يتمثل بمثال تكون فيه كان زائدة قياسا مطردا، لا يتطرق إليه الشك، كما في قولك: ماكان أعظمَ خُلُقَ الرَّسُول!

(1) سورة الأعراف، من الآية: 185.
(2) **منحة الجليل**، 1/ 160.
(3) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 162، وتحقيق: د. فائز فارس: 146.
(4) سورة مريم، من الآية: 29.
(5) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 164، وتحقيق: د.فائز فارس: 148.

ومن أخطائه في هذا الباب قوله، متحدثا عن ليس: «اعلم أن ليس فعل لانظيرله في الأفعال؛ إذ لايوجد فعل ثلاثي، ثانيه ياء ساكنة سواها، وقد خصت بزيادة الباء في خبرها، كما قال تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾[1] فالجار والمجرور خبر ليس، وهما في موضع نصب، وقد تزاد هذه الباء أيضاً في كان، إذا دخل عليها ما، كقولك: ما كان زيد بخارج»[2].

وفي قوله السابق ثلاثة أخطاء: **أولها**: ادعاؤه انتفاء فعل ثلاثي غيرها ثانيه ياء ساكنة، وهو محجوج بكل فعل ثلاثي أجوف مبني للمجهول، مثل: قيل، وبيع، وخيف، **وثانيها**: زعمه أنها مختصة بزيادة الباء في خبرها، وما لبث أن نقض قوله باستدراك دخول الباء على خبركان المسبوقة بما، وكان عليه أن يقول: كان المنفية، **وثالثها**: الادعاء أن حرف الجر الزائد الباء ومدخوله في محل نصب خبر ليس، والصواب أن الباء حرف جر زائد، ومدخولها خبر ليس، مجرور لفظا، منصوب محلا، على الاختصار، أو خبر ليس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره، المانع من ظهورها اشتغال المكان بحركة حرف الجر الزائد.

ومن أخطائه في باب النداء قوله: «ولايجوز أن تقول: يا اللهم، اغفر لي لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه، إلا أن يضطر شاعر إليه، كقول الراجز[3]:

إنـــي إذا مـــا حـــدث ألـــمـــا

أقـول: يـا الـلـهـم يـا الـلـهـمـا

والأصل في ذلك: يا أالله، أم؛ أي اقصد بالرحمة»[4].

(1) سورة الأعراف، من الآية: 172.

(2) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة165، وتحقيق: د. فائز فارس149.

(3) البيتان مجهولا القائل، وهما في **المقتضب**: 4/ 242، و**الإنصاف**: 1/ 76، و**شرح الرضي على الكافية**: 1/ 384.

(4) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق، مركز المدينة: 170، وتحقيق: د. فائز فارس: 155.

وفي قوله السابق خطآن: **أولهما**: زعمه أن البيتين منظومان على بحر الرجز، وهما منظومان على مشطور السريع، وكون الشعر السابق بيتا واحدا منظوما على الرجز التام المصرّع بعيد؛ لأن هذا الشعر سبقه قوله:

إن تغفر اللهم تغفر جمّا

وأيّ عبد لك لا ألمّا

فتصريع بيتين متتاليين، على جوازه غيرمألوف، والأنسب الذي يجاري المألوف أن يكون المجموع أربعة أبيات منظومة على مشطور السريع.

وثانيهما: وقوعه في التناقض، عندما جعل في أول كلامه الميم المشددةعوضا من يا إلاأن الشاعر قدجمع بينهما؛ اضطرارا، وهو مذهب البصريين، وختم كلامه بمذهب الكوفيين الذين يزعمون أن الميم المشددة ليست عوضا عن حرف النداء، وإنما هي بقية جملة: يا ألله أمنا بخير[1].

ومن أخطائه في باب الترخيم قوله: «ثم اعلم أنه ليس كل منادى يجوز ترخيمه، بل يختص الترخيم بالاسم المنادى المعرفة الرباعي فصاعدا، فأما الاسم النكرة، والاسم المضاف، والاسم المطوّل، فلايجوز ترخيمه»[2] وقوله في الباب نفسه، مؤكدا قوله السابق: «وقدذكرنا أن ترخيم الاسم النكرة لايجوز، فلايجوز أن يقال: ياعال في ترخيم عالم، ولاياراك في ترخيم راكب»[3].

والمفهوم مما قاله أن ترخيم النكرة ممنوع، وليس بسديد؛ لأن ترخيم النكرة المقصودة جائز مهما يكن عدد أحرفها، بشرط أن تكون مختومة بالتاء، فإن لم تكن كذلك، فإنها لاترخم إلا على سبيل الشذوذ، فيقال في ترخيم شاة: ياشا، وفي ترخيم كرة: ياكر، قال الشاعر[4]:

---

(1) ينظر: **الإنصاف في مسائل الخلاف**: 211، 212.

(2) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة، وتحقيق: د. فائز فارس: 161.

(3) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 174، وتحقيق :د. فائز فارس: 165.

(4) البيتان للعجاج، وهما في **المقتضب**: 4/ 260، و**ضرائر الشعر** 154، و**شرح الرضي على الكافية**: 1/ 342.

جـاريَ، لاتـسـتـنـكـري عـذيـري

سـيـري، وإشـفـاقـي عـلـى بـعـيـري

ومن أخطائه في باب التصغير قوله، متحدثا عن علة إلحاق التاء في آخر المصغر الثلاثي المؤنث: «والعلة في إدخال هذه الهاء في تصغير الثلاثي المؤنث أن تصغير الاسم يجري مجرى وصفه بالصغر، فكما أنك تقول: قدر صغيرة، بإلحاق الهاء في الصفة كذلك وجب مجيء الهاء في التصغير»[1].

ويلزم من تعليله أن تلحق الهاء آخر كل مؤنث، وإن زادت أحرفه على الثلاثة، فيقال، وفقا لمذهبه في تصغير سعاد: سعيدة، وفي تصغير سهام: سهيمة، وفي تصغير زينب: زيينبة، وهلم جرا.

ومن أخطائه في هذا الباب قوله، متحدثا عن تصغير الاسم الرباعي الذي ثانيه حرف علة: «وإن كان ثانيه ياء، بقيت، كقولك في تصغير زينب: زيينب»[2].

وماذهب إليه ليس بصحيح، وهو محجوج بنحو: تصغير ميسم على مويسم، وتصغير ميزر على مؤيزر بإرجاع الياء إلى أصلها، وغيرهما.

ومنها في الباب نفسه قوله: «فإن كانت هذه الياء مشددة، خففت في التصغير؛ لئلاتجتمع ثلاث ياءات، كقولك في تصغير سيد، ولين: سييد، وليين»[3].

ويترتب على ماذهب إليه التباس مشدداليا‌ء بمخففها، لأن كل ما جاء من الصفات المشبهة على وزن فيعل من الأجوف، يجوز فيه التشديد والتخفيف، فيقال في ميّت: مَيْت، وفي هيّن: هَيْن، وفي ليّن: لَيْن.

ومن أخطائه النحوية في هذا الباب قوله: «فانظر إلى الاسم، هل جمع جمع

(1) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 179، وتحقيق: د.فائز فارس: 167.
(2) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 181، وتحقيق: د. فائز فارس: 169.
(3) المصدرن المذكوران، الصفحتان أنفسهما.

تكسير أم لا؟»[1] والصواب أن يضع الهمزة موضع هل؛ لأن هل لاتكون إلا لطلب التصديق، فلاتكون لطلب التصور، قال ابن هشام، متحدثا عن الهمزة: «ترد لطلب التصور، نحو: أزيد قائم أم عمرو؟ ولطلب التصديق، نحو: أزيد قائم؟ وهل مختصة بطلب التصديق، نحوهل قام زيد؟ وبقية الأدوات مختصة بطلب التصور، نحو: من جاءك؟ وماصنعت؟ وكم مالك؟ وأين بيتك؟ ومتى سفرك؟»[2].

وقد وقع في هذا الخطإ كثير من النحاة.

ومن أخطائه في هذا الباب قوله: «وأما الأسماء السداسية والسباعية، فيحذف في تصغيرها مافيها من حروف الزيادة، كقولك في تصغير مستخرج: مخيرج؛ لأن السين والتاء جميعا زائدتان، وعلى هذا فقس»[3].

والصواب أن أحرف الزيادة لاتحذف كلها، والدليل بقاء الميم في المثال الذي ساقه، وبقاء التاء والألف المنقلبة ياء في تصغير استخراج على تخيريج، وبقاء النون والألف المنقلبة ياء في تصغيرانطلاق على نطيليق.

ومن أخطائه التعليلية في باب النسب على ماأراه، وربما شاركه فيها غيره قوله: «فإن كان ثاني الاسم مكسورا، فتح في النسب، كقولك في النسبة إلى النمر: نمري، بفتح الميم؛ والسبب الموجب فتحها استثقالهم؛ إذ لوكسرت، توالى كسرتان، بعدهما ياء مشددة تقدر بياءين»[4] وقوله، متحدثا عن حكم النسبة إلى المقصور: «وإنما لم تقلب هذه ياء، كما قلبت في التثنية؛ لئلا تتوالى الياءات»[5].

(1) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 183، وتحقيق : د. فائز فارس: 171.
(2) مغني اللبيب: 21.
(3) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 187، وتحقيق: د. فائز فارس: 175.
(4) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 190، وتحقيق : د.فائز فارس: 179.
(5) المصدران المذكوران، الصفحتان أنفسهما.

ويرد زعمه نحو: فرحيين؛ فقد توالى بعدكسرة الحاء ياءان: الأولى مشددة مقدرة بياءين، والثانية مخففة.

ولايمكن دفع توالي كسرتين، بعدهما ياء مشددة مقدرة بياءين في كل اسم فاعل منسوب، مشتق من مصدر الفعل الزائدة أحرفه على الثلاثة، نحو: منطلقي، بل قد تكون بعدهما ثلاث ياءات، مثل: منطلقيين مجموعا جمع مذكر سالما، أما في اسم الفاعل المشتق من مصدرالفعل الرباعي الأجوف الذي على وزن أفعل المجموع جمع مذكر سالما، مثل: المنيرين، فإن فيه الثاني المكسور تليه ياء، بعدها الرابع المكسور تليه ياء، وكفى بهذه الأمثلة دحضا وتسفيها لهذه العلة أيا كان مدعيها.

ومن أخطائه في هذا الباب قوله: «وكذلك المقصور إذا كان على وزن مفعل، نحو: مغزى، وملهى تقلب ألفه واوا في النسب، فأما ما كان على وزن فعلى، نحو: دنيا، وموسى، وبشرى، أو كان على وزن فعلى، نحو: عيسى، جاز في النسب إليه ثلاثة أوجه: أحدها: دنيي، وموسي، وعيسي، والثاني: دنيوي، وموسوي، وعيسوي، والثالث - وهو أضعفها -: دنياوي، وموساوي، وعيساوي»[1].

فالمفهوم من النص السابق أن ماكان من المقصور على وزن مفعل لايجوز فيه إلا وجه واحد هو قلب الألف واوا، وهو غير سديد؛ إذ تجوز فيه الأوجه الثلاثة الجائزة في غيره، وقد نقض في هذا النص ادعاءه منع توالي ياءات النسبة إلى دنيا، فقد توالت فيها ياء مخففة مكسورة، وياء مشددة، وكان عليه، وهويعلل على هواه، أن يثبت صحة تعليله بالقول: إنه لايجوز في النسبة إلى دنيا إلا وجهان، دنيوي، ودنياوي، وقد نقض العلة في الباب نفسه بقوله: «فأما ما آخره ياء مشددة، مثل: عليّ، وغنيّ فالأفصح أن تقلب ياؤه واوا، فتقول:

(1) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 190، وتحقيق: د. فائز فارس: 179، 180.

علوي، وغنوي، ويجوز على ضعف عليي، وغنيي»[1].

ولم يحدد في الوجه الذي جوزه على ضعف أمشددة الياء الواقعة قبل ياء النسبة أم مخففة؟

ومن أخطائه في هذا الباب قوله، متحدثا عن حكم النسب إلى ماكان على وزن فعيلة أو فعيلة بعد أن قرر حذف الياء: «إلا أن يكون ثاني فعيلة أو فعيلة واوا، فتقر الياء، كقولك في النسب إلى حويزة وطويلة: حويزي وطويلي»[2].

وإقرار الياء في النسبة إلى طويلة محتوم؛ لأنه يترتب على حذفها قلب الواو ألفا، أما في النسبة إلى حويزة فليس بلازم؛ إذ يمكن حذفها مع سلامة الواو من القلب.

ومن أخطائه في باب التوكيد قوله، متحدثا عن كلا وكلتا: «وليست الألفان فيهما ألفي تثنية، بل صيغ لفظهما؛ لتأكيد المثنى، ويكون الخبر عنهما مفردا، فتقول: كلا الرجلين قائم وكلتا الهندين قائمة، ولاتقل: قائمان، ولاقائمتان، ومنه قوله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾[3]، فأفرد الخبر، ولم يقل: آتتا»[4].

وادعاؤه أن ألفيهما ليسا ألفي تثنية مردود عليه؛ لأن الياء تخلف الألف في حالتي النصب والجر، أما زعمه أن الإخبار عنهما لايكون إلا بالمفرد فتدحضه الشواهد التي منها قوله[5]:

كلاهما حين جدّ الجريُ بينهما قد أقلعا، وكلا أنفيهما راب

(1) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 191.، وتحقيق: د. فائز فارس: 180.
(2) المرجعان المذكوران، الصفحتان أنفسهما.
(3) سورة الكهف، من الآية: 33.
(4) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 194، وتحقيق: د.فائز فارس: 184.
(5) البيت للفرزدق، وهو في **الخصائص**: 2/ 421، و**الإنصاف**: 2/ 747، و**مغني اللبيب**: 269.

فقد راعى اللفظ في قوله: «راب»، وراعى المعنى في قوله: أقلعا.

وقد جعل الياء في حالتي النصب والجر منقلبة عن الألف في قوله في الباب نفسه: «وإن أضيفا إلى اسم مضمر ثبتت ألفهما في الرفع، وانقلبت ياء في النصب»[1].

وليس هذا موضعا من مواضع قلب الألف ياء؛ فالألف فيهما علامة الرفع، والياء فيهما علامة النصب أو الجر، والذي يذهب هذا المذهب عليه أن يدعي أن الضمة قلبت سكونا في نحو: لم يضرب، وقلبت فتحة في نحو: لن يضرب، وهلم جرا.

ومن أخطائه التمثيلية في باب النعت قوله: «وتختص أسماء الإشارة بأن تليها الصفة المعرفة بالألف باللام، مثل: هذا الرجل، وتلك الدار»[2].

ولايمكن أن يكون كل من الرجل والدار في هذين المثالين نعتا؛ لكونهما جامدين، بل إن كلامنهما بدل من اسم الإشارة.

ومن أخطائه في باب النعت قوله: «وقد يقع الفعلان الماضي والمضارع موضع الصفة النكرة، كقولك: رأيت نجما طلع، وأقبل رجل يضحك»[3].

وهذه هي المرة الثالثة التي يرتكب فيها مثل هذا الخطإ، فقد سبق أن وقع فيه في بابي المبتدإ والخبر والحال، وتكراره في الأبواب الثلاثة من غيرأن يكون الفاعل اسما ظاهرا دليل على أنه كان يعني مايقول على مابينت، وأنه يميزالجملة من الفعل؛ لأنه عندما قصد الجملة في مناسبة سابقة، جاء بالفاعل اسما ظاهرا.

على أنه في هذا الباب قدسلك مسلكا مختلفا، عندما مثّل للنعت الواقع جملة بقوله: «وتوصف النكرة أيضاً بالجمل، كقولك: جاء رجل ضاحكة سنه،

(1) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 194، وتحقيق: د. فائز فارس: 184.
(2) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 196، وتحقيق: د. فائز فارس: 186.
(3) المصدران المذكوران، الصفحتان أنفسهما.

وجاء رجل أشقر وجهه، وجاء رجل إن تكرمه يضحك»[1].

فقد جعل الجملة النعتية في المثالين الأولين اسمية، إلا أنها محتملة فيهما لأن تكون من قبيل النعت السببي؛ بسبب تقديم الخبر فيهما على المبتدإ، وكان يمكنه منع تطرق الاحتمال، لوقدم المبتدأ على الخبر، وقد قيل: إن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال، سقط به الاستدلال، أما المثال الثالث فسديد، بيد أن جملة النعت وقعت شرطية؛ أي إن مجموع أداة الشرط وجملتي الشرط والجواب في محل رفع نعت لرجل.

ومن أخطائه التمثيلية في هذا الباب قوله: «ومتى كانت الصفة للمدح أو الذم، جاز أن تتبع الموصوف في إعرابه، وجازأن تخالفه، على تقدير إضمار عامل فيها، وعلى ذلك حملت القراءتان: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾[2]، برفع حمالة على أنه خبر المبتدإ، أوبنصبها على تقدير أعني حمالة الحطب، ويكون خبرها مابعدها»[3].

وما زعمه ليس بصحيح؛ لأن حمّالة نكرة، وامرأة معرفة؛ فلاتكون حمالة نعتا بحسب الأصل، بل هي بدل أو عطف بيان، ويجوز في كل منهما القطع.

ومن أخطائه في هذا السياق ادعاؤه أن «الطيبون» في رواية الرفع في قول الخرنق بنت بدر[4]:

لايبعدن قومي الذين هم سَمّ العداة، وآفة الجزر
النّازلين بكل معترك والطّيبون معاقد الازر

(1) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 196، وتحقيق: د. فائز فارس: 187.
(2) سورة المسد، من الآية: 4.
(3) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 196، وتحقيق: د.فائز فارس: 187.
(4) البيتان للخرنق بنت بدر، وهما في **الإنصاف**: 2/ 468، و**شرح الرضي على الكافية**: 2/ 323.

صفة[1] وهو قول فاسد، فكيف يكون صفة، وقد سبقته الواو، والصواب أنه خبر لمبتدإ محذوف، والجملة الاسمية استئنافية، لامحل لها من الإعراب، وإنما يصلح لأن يكون معطوفا، عند ارتفاع لفظ «النازلون»، لكن بعد قطعه عن المنعوت لم يصح عطف «الطيبون» عليه، وإنما هو من قبيل قطع المعطوف عن المعطوف عليه؛ لأن قطع التابع كما هو معروف جائز في جميع التوابع، ماعدا التوكيد.

وهنا يحسن التنبيه على مسألة تخفى على كثير من المعربين، وهي قطع إحدى المعطوفات المتعددة، فإن كان المعطوف المقطوع متوسطا، تحولت واو العطف إلى واو اعتراضية، كما في قوله عز من قائل: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[2]، فالواو السابقة للمقيمين عاطفة بحسب الأصل، عندما كان اللفظ الذي بعدها مرفوعا غير مقطوع، لكنها بعد القطع تحولت إلى واو اعتراضية، والجملة التي بعدها معترضة، لامحل لها من الإعراب، وإن كان المعطوف المقطوع آخرا، فإن الواو العاطفة تتحول إلى واو استئنافية، كما في قولك: نجح الطالب العربي، والألماني، والهندي، فالواو السابقة للهندي في حالة نصبه استئنافية، والجملة الواقعة بعدها استئنافية، لامحل لها من الإعراب، وقد كانت هذه الواو قبل قطع الهندي إلى النصب عاطفة.

ومن أخطائه في باب عطف البيان قوله: «اعلم أن كل ما وقع عطف بيان، جاز أن يكون بدلا»[3].

وهو قول غير سديد، بناء على مذهب الجمهور الذي يرى أن البدل على نية تكرار العامل، ويترتب على هذا المذهب تعين إعراب الاسم بدلا في بعض

(1) ينظر: **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 197.
(2) سورة النساء، من الآية: 162.
(3) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 198، وتحقيق: د. فائز فارس: 188.

المواضع، وتعين إعرابه عطف بيان في مواضع أخرى، ويجب إعراب الاسم بدلاإذا كان التابع مبنيا، وكان المتبوع منادى، كقوله[1]:

أأبا يزيد خليل، إن أخطأت فالمسؤول غيري، والعدو الجاني

ومن أمثلة وجوب إعراب الاسم عطف بيان قوله[2]:

سعيد بغى عمرو أخوه، فلاتلم سعيدا أخا عمرو كثير المثالب

ومن الأمثلة أيضاً قوله[3]:

أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا أعيذكما بالله أن تحدثا حربا

ومنها أيضاً قول الآخر[4]:

أنا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا

ومن أخطائه اللغوية قوله في باب حروف العطف، متحدثا عن الفاء: «وقد تقع للتسبب، كقولك: ضربته، فبكى»[5] والصواب وضع السببية أو السبب موضع التسبب.

ومن أخطائه في هذا الباب قوله،متحدثا عن أو، مبينا أن من معانيها الإبهام: «وعليه حمل قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[6][7].

ولايقبل هذا الاحتمال إلا على تقديرعطف جملة يزيدون على المفرد مائة، والذي في كتب النحو التي اطلعت عليها أن أو هنا ليست عاطفة، بل هي

(1) البيت من نظم الباحث.
(2) البيت من نظم الباحث.
(3) البيت لطالب بن أبي طالب القرشي، وهو في **همع الهوامع**: 5/ 193.
(4) البيت للمراربن سعيد بن نضلة الفقعسي، وهو في **شرح الرضي على الكافية**: 2/ 234، و**شرح شذور الذهب**: 436.
(5) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة199، وتحقيق: د. فائز فارس: 190.
(6) سورة الصافات، الآية: 147.
(7) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 200، وتحقيق: د. فائز فارس: 191.

حرف إضراب، والجملة بعدها استئنافية، لامحل لها من الإعراب، على حد قول الشاعر[1]:

ماذا ترى في عيال قد برمت بهم لـم أحـص عـدّتـهـم إلا بـعـدّاد

كـانـوا ثـمـانـيـن أوزادوا ثـمـانـيـة لـولا رجـاؤك قـد قـتّـلـت أولادي

ومن أخطائه، وأخطاء غيره على ماأرتئيه قوله في هذا الباب: «ومثله قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ﴾[2]، فمن نصب رسوله، جعله عطفا على اسم الله تعالى، ومن رفعه، جعله على الموضع؛ لأن موضعه الابتداء، وإنما طرأت أن عليه، والعطف على اللفظ أحسن»[3].

وهذا الذي ذهب إليه وَبعضَ النحاة من الادعاء أنه في حالة الرفع معطوف على الموضع مردود عندي، والصواب جعله مبتدأ محذوف الخبر؛ لدلالة خبر أن عليه، والعطف من قبيل عطف جملة على جملة؛ لأن هذا الوجه يفتح باب طروء العامل على المعمول؛ فيجوز قياسا على ماادعوه القول: ظننت عليا قادما وسعيد، وكان أحمد واعيا ويقظ.

وعطف رسول على اسم الجلالة في حالة النصب ليس بسديد عند التحقيق؛ لأنه يترتب عليه انتفاء المطابقة؛ بين اسم أن وخبرها، والصواب أن يكون لفظ رسول معطوفا على اسم أن بشرط أن يكون لفظ بريء المحذوف معطوفا على لفظ بريء المذكور، أو يكون لفظ رسول اسم أن المحذوفة والخبر محذوف؛ لوجود مايدل عليه.

ومن أخطائه في باب الممنوع من الصرف جعله الصفة المختومة بالألف والنون والمعدولة في العدد نحو: أحاد وثلاث مما منع من الصرف؛ لعلة واحدة

(1) البيتان لجرير، وهما في **شرح ابن عقيل**: 3/ 105.
(2) سورة التوبة، من الآية: 3.
(3) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة، وتحقيق: د. فائز فارس: 194.

قائمة مقام علتين كصيغة منتهى الجموع، والمختوم بألف التأنيث المقصورة أوالممدودة[1].

والذي عليه النحاة أن كلا النوعين ممنوع من الصرف؛ لاجتماع علتين مانعتين للصرف فيه هما: الوصفية والعدل في نحو: أحاد وثلاث، والوصفية وزيادة الألف والنون في نحو: سكران وعطشان.

ومن أخطائه في ذا الباب جعله الصفة التي على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء والذي مؤنثه الفعلى[2] والصفة التي على وزن فعلان الذي مؤنثه فعلى[3] والعدد المعدول: مثل: أحاد وثلاث[4] مما لاينصرف في حالتي التنكير والتعريف، وليت شعري كيف تكون هذه الصفات ممنوعة من الصرف على رأي إذا كانت مضافة أو محلاة بأل المعرفة؟

ويظهر التناقض جليا في قوله: «فإن أضيف ما لا ينصرف، انصرف، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾[5]، فكسر النون في الجر للإضافة، وهكذا إن عرّف بالألف واللام، انصرف، كقولك: نظرت إلى الأحمر»[6].

ومن أخطائه في باب الضرورة الشعرية استشهاده على صرف مالا ينصرف بقول الشاعر[7]:

---

(1) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 202، وتحقيق: د. فائز فارس: 196.
(2) ينظر: **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 203، 204، وتحقيق: د. فائز فارس: 195.
(3) ينظر: **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 204، وتحقيق: د. فائز فارس: 195.
(4) ينظر: **شرح ملحة الإعراب** تحقيق: مركز المدينة: 205، وتحقيق: د. فائز فارس: 195.
(5) سورة التين، الآية: 4.
(6) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة، وتحقيق: د. فائز فارس: 205.
(7) ينظر **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 215، وتحقيق: د. فائز فارس: 207، والبيت لمحرز بن مكعبر الضبي، وهو في **الكامل**: 108، 110، و**أسرار البلاغة**: 383.

كأن دنانيرا على قسماتهم وإن كان قد شفّ الوجوه لقاء

والإتيان باللفظ غير منصرف على ماتقضيه قواعد هذا الباب لايختل به الوزن، إلا أن التفعيلة الثانية من تفعيلات الصدر حينئذ تكون مكفوفة على مفاعيل.

ومنها استشهاده فيه على جواز قطع همزة الوصل بقوله[1]:

لتسمعنّ وشيكا في ديارهم ألله أكبر، يا ثارات عثمانا

وهمزة أل في اسم الله تعالى يجوز قطعها ووصلها في النداء وغيره.

ومنها استشهاده فيه على جواز تأنيث المذكر بقول الشاعر[2]:

لمّا أتى خبرُ الزبير تواضعت سور المدينة، والجبال الخشّع

واتصال التاء بالفعل تواضع؛ لغير اضطرار؛ لأن لفظ سور اكتسب التأنيث من المضاف إليه، وهو لفظ المدينة، على حد قوله[3]:

مشين كما اهتزّت رماح تسفّهت أعاليَهَا مرُّ الرياح النواسم

ومنها استشهاده في هذا الباب على حذف التنوين بقول أبي الأسود الدؤلي[4]:

فألفيته غير مستعتب ولاذاكر الله إلا قليلا

(1) ينظر **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 216، وتحقيق: د. فائز فارس: 208، والبيت لحسان بن ثابت، وهو في ديوانه: 469.

(2) ينظر **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 216، وتحقيق: د. فائز فارس: 209، والبيت لجرير، وهو في **المقتضب**: 4/ 197، و**شرح الرضي على الكافية**: 2/ 215.

(3) البيت لذي الرمة غيلان بن عقبة، وهو في **شرح ابن عقيل**: 3/ 24.

(4) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة 217، وتحقيق د. فائز فارس: 211، والبيت لأبي الأسود الدؤلي، وهو في **المقتضب**: 1/ 19، 20، و**الإنصاف**: 2/ 659، و**شرح الرضي على الكافية**: 4/ 483، و**ضرائر الشعر**: 105.

وحذفه؛ للفرار من التقاء الساكنين، على حدّ حذفه من العلم المتلو بلفظ ابن مضاف إلى علم هو أب للأول في النظم والنثر، وحذف نون التوكيد الخفيفة، إذا وليها ساكن، ويمكن القول: إن حذف التنوين في البيت شاذ؛ لثبوت حذف نون المثنى وجمع المذكر السالم غير المضافين في السعة والاختيار، في المنثور المسموع عن العرب والتنزيل العزيز.

ومنها استشهاده على معاملة الفعل المعتل اللام المجزوم معاملة الصحيح بقول الشاعر[1]:

ألم يأتيك، والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

والشاعر ليس مضطرا؛ فكان يمكنه معاملة الفعل "يأتي" معاملة الفعل الناقص، من غير اختلال وزني، إلا أن أولى تفعيلات الصدر تكون منقوصة، على مفاعيل.

ومنها استشهاده على عدم ظهور الفتحة على الواو والياء بقول عامر بن الطفيل[2]:

فما سوّدتني عامر عن وراثة أبى الله أن أسمو بأم ولا أب

وقول غيره[3]:

تركن راعيهن مثل الشن

وليس هذا من قبيل الضرورة؛ لوروده في التنزيل، قال تعالى: ﴿مِنْ أَوْسَطِ

(1) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة 217، وتحقيق: د. فائز فارس: 211، والبيت لقيس بن زهير، وهو في **الإنصاف**: 1/ 30، و**شرح الرضي على الكافية**: 4/ 64، و**ضرائر الشعر**: 45.

(2) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 217، وتحقيق: د. فائز فارس: 212، والبيت لعامر بن الطفيل، وهو في **ضرائر الشعر**: 90، وشرح شواهد الشافية: 4/ 404.

(3) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 218، وتحقيق: د. فائز فارس: 212، والبيت مجهول القائل، وهو في المحتسب: 1/ 126، 290.

مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾[1]، وقد فصلت القول في هذه المسألة عند نقدي للمنظومة.

ومنها في هذا الباب قوله: ويجوز في إشباع حركات الإعراب حتى تصير الحركة حرفا، كقول القائل[2] إشباع الفتحة:

أأنت من الغوائل حين تدعى ومن ذمّ الرجال بمنتزاح

والفتحة هنا ليست حركة إعراب، كما زعم، ويروى بالواو بدل همزة الاستفهام، وترمى بدل تدعى.

ومنها في هذا السياق استشهاده على إشباع الكسرة بقول الشاعر[3]:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد الصياريف

قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: «الدراهيم: جمع درهم، زيدت فيه الياء، كما حذفت من جمع مفتاح في قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾[4]... وقيل: لا حذف، ولا زيادة، بل مفاتح جمع مفتح، ودراهيم جمع درهام»[5].

وعلى القولين الياء ليست إشباعا للكسرة؛ فيسقط استشهاده بهذا البيت.

ومنها في هذا الباب أيضاً استشهاده بقول إبراهيم بن هرمة[6]:

وأنني حيثما يثني الهوى بصري من حيثما سلكوا، أدنو، فأنظور

(1) سورة المائدة، من الآية: 89.

(2) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 218، وتحقيق: د. فائز فارس: 213، والبيت لإبراهيم بن هرمة، وهو في **الإنصاف**: 1/ 255، وأسرار العربية: 35، و**ضرائر الشعر**: 32.

(3) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 218، والبيت للفرزدق، وهو في **المقتضب**: 2/ 258، و**الإنصاف**: 1/ 27، و**شرح الرضي على الكافية**: 2/ 261.

(4) سورة الأنعام، من الآية: 59.

(5) منحة الجليل: 3/ 47.

(6) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 218، وتحقيق: د. فائز فارس: 213، والبيت لإبراهيم بن هرمة، وهو في **الإنصاف**: 1/ 24، و**ضرائر الشعر**: 35، و**شرح الرضي على الكافية**: 1/ 78.

ونقل عن أبي العلاء أن أنظور لغة طيىء في أنظر[1] وعن أبي زيد أن لغة طيىء نظرت، أنظور[2].

ومنها استشهاده في هذا السياق بقوله[3]:

كاللذ تزبىّ زُبية فاصطيدا

واللّذ: لغةٌ في الذي، كما جاء في المعجمات، وبعض كتب النحو.

ومنها استشهاده في هذا الباب بقول الشاعر[4]:

فإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم، يا أم خالد

وقول غيره[5]:

أبني كليب، إن عمّيّ اللذا قتلا الملوك، وفككا الأغلالا

وليس حذف النون بضرورة، لثبوت حذفها لغير إضافة على مابينت في المنقول من كلام العرب المنثور والقرآن الكريم، فإذا لم يقبل حذفها على أنه لغة فليقبل على أنه من النادر ؛لأن ماوقع في النثر بقلة ووقع في الشعر لايكون من قبيل الضرورة، وإنما من القليل أومن قبيل اللغة، وماوقع في الشعر وحده يكون من قبيل الضرورة،هذا هو المقياس عندي، ولاالتفات إلى قول من قال: إن الضرورة هي ماوقع في الشعر مما لايجوز وقوعه في النثر، اضطر إليه الوزن أم

(1) **ضرائر الشعر**: 36.

(2) ينظر: المرجع المذكور، الصفحة نفسها، الهامش رقم: (4).

(3) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 219، وتحقيق: د. فائز فارس: 215، والبيت من أشعار الهذليين، وهو في **الإنصاف**: 2/ 672.

(4) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 220، وتحقيق: د. فائز فارس: 215، والبيت للأشهب بن ثور التميمي، وهو في **المقتضب**: 4/ 146، و**شرح الرضي على الكافية**: 3/ 20، 424.

(5) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 220، وتحقيق: د. فائز فارس: 219، والبيت للأخطل، وهو في **المقتضب**: 4/ 146 و**شرح الرضي على الكافية**: 3/ 19، 424.

لا، قال ابن عصفور بعد أن تمثل لحذف نون المثنى؛ اضطرارا: «ووجه حذف النون في جميع ذلك التشبيه بما يجوز حذفها منه في فصيح الكلام، وهو الموصول، نحو: قول الأخطل:

أبني كليب، إن عمّيّ اللذا قتلا الملوك، وفككا الأغلالا

وقول الأشهب بن رميلة:

إن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم، يا أم خالد»[1]

ومنها استشهاده في هذا السياق بقول الشاعر[2]:

وإذا الرجال رأوا يزيد، رأيتهم خضع الرقاب، نواكس الأبصار

ولعله من قبيل الشذوذ.

وهو في جل ماجعله من الأبيات من قبيل الضرورة تابع لكثير من النحاة.

ومن أخطائه التمثيلية في باب العدد قوله: «فإن كان العدد لمذكر، أثبت الهاء في النيف، وحذفتها من العشرة، وإن كان لمؤنث، حذفتها من النيف، وأثبتها في العشر، كقولك في المذكر: رأيت أحد عشر غلاما، وفي المؤنث: رأيت إحدى عشرة جارية»[3].

فالمثالان اللذان ختم بهما كلامه غير موافقين للقاعدة التي سبقتهما، فكان عليه أن يتمثل بنحو: خمسة عشر غلاما، وخمس عشرة جارية.

ومن أخطائه في باب نواصب المضارع قوله: «وأما الفاء فتنصب الفعل المستقبل، إذا جاءت جوابا لغير الموجب، وهو الأمر... والنهي... والنفي...

(1) **ضرائر الشعر**: 109.

(2) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 221، وتحقيق: د. فائز فارس: 219، البيت سبق تخريجه.

(3) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 223، تحقيق: د. فائز فارس: 223.

والاستفهام... والتمني... والعرض... والتحضيض»[1].

وليس كل الأساليب التي ساقها موجبة؛ إذ كل من النفي والنهي ليس من قبيل الأساليب الموجبة.

ومن أخطائه اللغوية في باب جوازم المضارع قوله: «فإذا صادف حرف ساكنا حذفه؛ ليؤثر دخوله على الفعل»[2].

والصواب: ليؤثر دخوله في الفعل.

ومنها قوله في هذا الباب، متمثلا لجزم المضارع في جواب الطلب: «وكقولهم: لاتقم أغضب عليك، فيجزم الفعل؛ لأن التقدير: إن تقم أغضب عليك»[3].

والصواب أن التقدير: إلا تقم أغضب عليك.

ومن أخطائه في باب البناء قوله، متحدثا عن أمس: «وقد بناها بعض العرب على الفتح، وأنشد[4]:

لقد رأيت عجبا مذ أمسا

عجائزا مثل السعالي خمسا

يأكلن ما في رحلهن همسا

لاترك الله لهن ضرسا»[5]

ولفظ أمس هنا ممنوع من الصرف، وليس مبنيا على الفتح، كما ادعى.

(1) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 228، وتحقيق: د. فائزفارس: 232.
(2) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 236، وتحقيق: د.فائزفارس: 244.
(3) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 238.، وتحقيق: د. فائز فارس: 232.
(4) الأبيات مجهولة القائل، وهي في **شرح الرضي على الكافية**: 2/ 227، 229، و**شرح شذور الذهب**: 99.
(5) **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: مركز المدينة: 243، وتحقيق: د. فائز فارس: 253.

أما بعد،

فإن أخطاء الحريري في شرحه لملحته لم يكن يتوقعها الكثيرون، ولو أنه حصر جهده في فن المقامات التي كان له فيها باع طويل، لكان أفضل، وهذه الحصيلة تدعو المرء إلى قراءة كتابه «درة الغواص في أوهام الخواص» قراءة ثانية، وإعادة تقويمه، استنادا إلى الحقائق المذهلة التي برزت في منظومته وشرحها، وإني لآمل أن يوفقني الله في مقبل الأيام إلى الاضطلاع بهذه المهمة العسيرة. ويمكن المرء حصر أخطائه في شرحه لملحته في أخطاء نحوية ولغوية اعتورت أسلوبه، وأخطاء عروضية، وأخطاء تقعيدية منوطة بإخفاقه في الدقة في عرض القوانين النحوية والصرفية، وأنكى من كل ما ذكر الأخطاء التمثيلية الكثيرة التي طغت على غيرها من الأخطاء، والخطأ في التمثيل للقاعدة يدل عدم استيعاب المرء للقوانين، وفهمه السقيم لها، وأسطع دليل أن العقبة الكؤود التي تعترض سبيل الطلاب هي إخفاق معظمهم في ضرب الأمثلة، فإن رمت ألا ينجح أحد، أو أن تكون نسبة النجاح في أدنى معدلاتها، فاطلب إلى الطلاب في امتحان مادةماالتمثيل.

وقد يعترض معترض علي في بعض ماخطأت فيه الحريري بالقول: إن ماذهب إليه يعكس رأيه الحرمثلما كان لغيره من النحاة آراء خالفوا بها غيرهم ونقلتها عنهم المراجع، بيد أني أجيب بالقول: ليس كل ما يراه النحوي سديدا؛ فبعض الآراء خاطئة، وإن نقلتها المراجع عن أصحابها؛ لمخالفتها السماع أو القياس أو المنطق إن كانت اجتهادية كمذهب الكسائي إلى أن الفعل المضارع مرفوع بحرف المضارعة في أوله.

مسرد المصادر والمراجع

- **أسرار البلاغة**، لعبد القاهر الجرجاني، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، لا ط، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني، جدة، لات.
- **أسرار العربية**، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار، لاط، مطبعة الترقي، دمشق، 1957م.
- **ألفية ابن مالك**، لمحمد بن عبدالله بن مالك الاندلسي، لاط، مكتبة القاهرة، مصر، لا ت.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف**، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط2، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، 1953م.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، لا ط، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لا ت.
- **الخصائص**، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، لا ط، المكتبة العلمية، لا ب، لا ت.
- **ديوان الأخطل**، شرح وتقديم: مهدي محمد ناصرالدين، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994م.
- **ديوان جميل بثينة**، لا تحق، لاط، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لا ت.
- **ديوان مهلهل ربيعة**، شرح وتقديم: طلال حرب، لا ط، الدار العالمية، لا مط، لا ب، لا ت.
- **شذا العرف في فن الصرف**، لأحمد الحملاوي، ط16,، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1965م.
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، لابن عقيل الهمداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2009م.
- **شرح أبيات سيبويه**، ليوسف بن أبي سعيد السيرافي، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دار المامون للتراث، دمشق وبيروت، 1979م.
- **شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري**، ضبط وتصحيح: عبد الرحمن البرقوقي، لا ط، دار الأندلس، بيروت، 1978م.
- **شرح الرضي على الكافية**، للرضي الأستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، لا ط، جامعة قاريونس، 1978م.

- **شرح شذور الذهب**، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، لا ط، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، لا ت.
- **شرح ملحة الإعراب**، للقاسم بن علي الحريري، تحقيق: مركز المدينة للتراث، لا ط، دار الهداية، مصر، لات، وتحقيق: د. فائز فارس، ط1,، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، 1991م.
- **ضرائر الشعر**، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، لا ط، دار الأندلس، بيروت، لات.
- **الكامل**، للمبرد، تحقيق: أحمد الدالي، ط3، مؤسسة الرسالة، لا ب، 1977م.
- **الكتاب**، لسيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، لا ت.
- **المحتسب في تبيين شواذ القراءات**، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف ورفيقيه، لا ط، القاهرة، 1386ه.
- **مختار الصحاح**، لمحمد بن أبي بكر الرازي، ترتيب: محمود خاطر بك، لا ط، دار الفكر، 1972م.
- **مختار القاموس**، للطاهر أحمد الزاوي، لا ط، الدار العربية للكتاب، ليبيا وتونس، 1981م.
- **معجم الأدباء**، لياقوت الحموي، لاتحق، ط3، دار الفكر، لا ب.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط6، دار الفكر، بيروت، 1985م.
- **المقتضب**، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لا ط، عالم الكتب، بيروت، لا ت.
- **المقصور والممدود**، لأبي زكريا الفراء، تحقيق: ماجد الذهبي، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988م.
- **الممتع في التصريف**، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط5، الدار العربية للكتاب، لا ب، 1983م.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: د. عبد العالي سالم مكرم، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1987م.